استعرضت عراقيل «المشترك» لتعطيل الحوار الوطني وعرقلة العملية الانتخابية

أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي تقرر المضي قدماً لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها

تأكيد التزام المؤتمر الشعبي وحلفائه بالعملية الديمقراطية والحفاظ على الثوابت الوطنية

دعوة المنظمات المحلية والدولية المعنية بالشؤون الانتخابية إلى المشاركة في الرقابة على الانتخابات

■ صنعاء/سبأ

عقد أمس في صنعاء اجتماع لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي برئاسة الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الاول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام.

واستمع الاجتماع إلى تقرير عن الخطوات التي قام بها المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه في لجنة الاعداد والتهيئة للحوار الوطني ولجنة الـ٣٠ ولجنة الـ١٦ واللجنة الرباعية وما تم خلال تلك اللقاءات الحوارية من مناقشات.

وتضمن التقرير شرحا مفصلا عن التنازلات التي قدمها المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه خلال اللقاءات الحوارية والهادفة إلى إنجاح الحوار الوطني حرصا من المؤتمر وحلفاؤه على تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية وفقا لما دعا إليه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام في أكثر من مناسبة وطنية كان آخرها ما جاء في خطابه السياسي الهام عشية الاحتفال بالعيد الوطني الـ٢٠ لقيام الجمهورية اليمنية وبما يحقق المصلحة الوطنية ويؤكد الالتزام بالعملية الديمقراطية والحفاظ على الثوابت الوطنية.

وأوضح التقرير العراقيل التي زرعتها وتزرعها أحزاب اللقاء المشترك لتعطيل الحوار الوطني ومحاولة الوصول بالبلاد إلى فراغ دستوري من خلال السعي لعرقلة كل الإجراءات المتعلقة بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد.

وأقر الاجتماع التأكيد على المضي في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها تجسيدا للمسؤولية الوطنية والدستورية التي يتحملها المؤتمر الشعبي العام الذي منحته جماهير الناخبين ثقتها وتنفيذا لاتفاق فبراير الموقع مع الأحزاب الممثلة في مجلس النواب.

كما أكد الاجتماع الحرص على انفتاح أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي على الحوار وابقاء باب الحوار مفتوحا سواء قبل الانتخابات أو أثناءها أو بعدها .. داعيا الجميع إلى المشاركة في الانتخابات باعتبارها استحقاقا دستوريا ووطنيا يهم كافة أبناء الشعب وليس الأحزاب بمفردها .. مشددا الحرص على إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وشفافة.

ودعا الاجتماع كافة المنظمات الدولية والمحلية المعنية بشؤون الانتخابات إلى المشاركة في الرقابة على الانتخابات التي سيجسد من خلالها الشعب ارادته الحرة عبر صناديق الاقتراع.

وعقب ذلك عقد مؤتمر صحفي تلا خلاله الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام صادق أمين ابو راس البيان الصادر عن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي والذي تضمن استعراضا لكافة التطورات المتصلة بالحوار والعراقيل التي زرعتها أحزاب اللقاء المشترك أمامه وتأكيد الالتزام بالمضي قدما في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد والاحتكام لارادة الشعب في اقتراع حر ونزيه وشفاف ودعوة الجميع إلى المشاركة في هذا الاستحقاق الدستوري الديمقراطي الهام.

وفي مايلي نص البيان:

يا جماهير شعبنا اليمني العظيم في الوقت الذي كنا ننتظر فيه أحزاب اللقاء المشترك وفي أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية في عام ٢٠٠٦م وما سادتها من اجواء ديمقراطية تنافسيه شهد بنزاهتها العالم والمراقبون الأجانب والمحليون الذين شاركوا في الرقابة على تلك الانتخابات، أن تثري أحزاب اللقاء المشترك واقع الحياة الديمقراطية بالممارسات الوطنية المسئولة التي تعزز من نجاح المسيرة الديمقراطية التعددية في بلادنا إلا انه للأسف بات جليا انه ومنذ تلك الانتخابات اتخذت أحزاب اللقاء المشترك منحى مخالفاً لتلك التوقعات والآمال وعملت على افتعال الازمات الواحدة تلو الأخرى لإدخال الوطن في متاهات الصراع والعنف وتعكير صفو السلم الاجتماعي، وبالرغم من ذلك تم التوقيع على اتفاق فبراير ٢٠٠٩م بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك والذي تم بموجبه تأجيل الانتخابات النيابية من موعدها المقرر في شهر ابريل ٢٠٠٩م والتمديد لمجلس النواب الحالي لفترة سنتين بناء على طلب أحزاب اللقاء المشترك وذلك حرصا من المؤتمر على إنجاز التعديلات الدستورية بمشاركة الجميع وتهيئة الاجواء المناسبة لإجراء الانتخابات النيابية كما نتطلع أن تمضي أحزاب اللقاء المشترك قدما لتنفيذ ما ورد في الاتفاق إلا أنها وبدلا من التزامها بما وقعت عليه في فبراير اتجهت إلى تعطيل تنفيذ الاتفاق بالاتجاه إلى حوار جانبي آخر بعيدا عما اتفق عليه وظلت تعمل على زرع العراقيل والصعوبات أمام ذلك، ومن ذلك المطالبة بالافراج عن مسجونين يجري محاكمتهم على ذمة ارتكاب أعمال تخريب وقتل وفوضى وعنف والاضرار بالوحدة الوطنية.

وحيث تم بالفعل الافراج عن هؤلاء حرصا على الحوار وإبطالا للحجة التي ظلت تتعلل بها أحزاب المشترك التي لم تكتف بذلك بل وصل الأمر إلى تشجيع أحزاب اللقاء المشترك لتلك العناصر الانفصالية الخارجة عن الدستور والقانون التي ظلت تدعو للارتداد عن الوحدة التي حققها شعبنا يوم الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م سواء تحت غطاء الدعوة لما يسمى بالفيدرالية أو الكونفدرالية أو فك الارتباط وتوفير الغطاء السياسي لتلك العناصر التي تحالفت مع العناصر الإرهابية من تنظيم القاعدة وتقديم التبريرات لما ترتكبه من أعمال إرهاب واغتيالات وقتل للابرياء من المواطنين والجنود وهم يؤدون واجبهم للحفاظ على الأمن والسكينة العامة للمجتمع.. وليس أدل على ذلك من أن تلك الأحزاب لم تصدر بيانا واحدا يندد بما ترتكبه تلك العناصر الإرهابية والتخريبية من أعمال أضرت بسمعة الوطن ومصالحه واقتصاده وبالسياحة والاستثمار فيه.

وفي الوقت الذي حرصت فيه أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي على تجاوز تلك الازمات المفتعلة والدعوة للحوار الوطني الجاد والمسئول لمعالجة كافة القضايا التي تهم الوطن بروح مسئولة وعقول منفتحة لتجاوز أي مخططات أو نوايا سيئة تريد جر البلاد إلى أتون الفتنة والصراع والعنف إلا أنه للأسف ظللنا نواجه بتعنت أحزاب اللقاء المشترك ورهانها على إضاعة الوقت لإدخال البلاد في متاهات خطيرة عبر محاولة تعطيل الانتخابات النيابية وعدم اجرائها في موعدها المحدد لاعاقة عمل المؤسسات الدستورية وسلبها مشروعيتها مدركين وبسوء نية ابعاد مثل هذه التصرفات غير المسئولة على سلامة الوطن واستقراره وسلمه الاجتماعي.

إن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وقد أكدت التزامها بالعمل على كل ما من شأنه الالتزام بالعملية الديمقراطية واحترام الدستور والقانون والحفاظ على الثوابت الوطنية وعدم الخروج عنها، فقد دعت أحزاب اللقاء المشترك إلى الالتزام بما ورد في اتفاق فبراير ٢٠٠٩م دون تلكؤ والمضي قدما لتنفيذ بنوده وفي مقدمتها ما يتعلق بإجراء الانتخابات النيابية وللخروج من الوضع الراهن وفي سبيل ذلك تم تقديم مقترحات من قبل فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وعبر اللجنة الرباعية التي تم تشكيلها من قبل فخامته حرصا منه على إنجاح الحوار والوصول به إلى ما يحقق غاياته المنشودة وحيث قدمت من فخامته عبر اللجنة المذكورة المقترحات التالية:

– إقرار التعديلات التي تم التوافق عليها في قانون الانتخابات والاستفتاء عليها في مجلس النواب مادة مادة، وتم فيها استيعاب الملاحظات المقدمة من بعثة الاتحاد الاوروبي التي شاركت في الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية أو العمل بالقانون الحالي وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لتسير في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد.

– تشكيل حكومة وحدة وطنية لتسيير أمور الانتخابات النيابية والاستعداد لتشكيل حكومة وحدة وطنية بعد إجراء الانتخابات بغض النظر عن نتائج تلك الانتخابات.

– مواصلة عملية الحوار الوطني حول القضايا الواردة في بقية بنود اتفاق فبراير وطبقا للمحددات الواردة في اتفاق الـ١٧ من يوليو ٢٠١٠م الموقع بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه ولما من شأنه الوصول إلى الاتفاق والتفاهم الوطني الذي يخدم المصلحة الوطنية العليا.

إلا أن تلك المقترحات أيضا لم يتم القبول بها من أحزاب اللقاء المشترك وظل التعنت قائما بهدف تعطيل الانتخابات والوصول إلى مرحلة الفراغ الدستوري وهو ما لا يمكن أن تقبل به أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي ومعها أبناء الشعب لما ينطوي على ذلك من مخاطر تهدد سلامة الوطن.

ذلك أن أقصى ما يمكن أن يقدمه حزب حاكم في أي بلد هو تشكيل حكومة وحدة وطنية للاشراف على الانتخابات وكذلك تشكيل إدارة انتخابية مشكلة من الأحزاب السياسية والموافقة على تعديلات دستورية بالتوافق الوطني.

وهذا كل ما تم تقديمه لأحزاب اللقاء المشترك فماذا يمكن أن يقدم أكثر من ذلك حرصا على مشاركة الجميع.

لكن المؤتمر الشعبي العام ومن منطلق الثقة الممنوحة له من جماهير الشعب لا بد أن يتحمل في الاخير مسئولياته الدستورية والقانونية في إدارة البلاد وإجراء الانتخابات في موعدها باعتبارها استحقاقا دستوريا ووطنيا يهم كل أبناء الشعب وليس الأحزاب.

كما أن الحوار ينبغي أن يكون ميدان تنافس بين قدرات القوى السياسية بالافكار والرؤى حول سبل تطوير العملية الديمقراطية وترسيخ قواعد النظام السياسي التعددي وتنمية الشراكة بين أبناء وتيارات الوطن اليمني لا تعطيل العملية الديمقراطية التي تمثل الانتخابات جوهرها.

وانه من المؤسف أن أحزاب اللقاء المشترك لم تتمكن من التعبير عن رؤى ومواقف تتطابق واحتياجات الاستحقاق الدستوري وظلت اطراف فيها تملي اشتراطاتها الخاصة وتتحكم بوجهة الحوار لأجندتها الخاصة الهادفة إلى تفكيك كل مصادر الشرعية عبر استهلاك الزمن وتفريغ الحوار من أي مضمون مع رفض لكل إجراء أو خطوات نحو الالتزام بالعملية الديمقراطية وإجراء الانتخابات.

إن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي التي اختبرت التحديات عبر تجربتها الطويلة وبالرغم من حساسية اللحظة التاريخية التي تضع على عاتقها مهمة التصدي للمشاريع الانقلابية فإنها لن تتخلى عن الالتزام بالعملية الديمقراطية وأساسها إجراء الانتخابات في موعدها باعتبارها واحدة من أركان الاستقرار ومصدرا للشرعية السياسة وأرضية للمساندة الشعبية، وأحزاب التحالف الوطني لن تقبل التمرد من أي طرف أو أطراف على العملية الديمقراطية كما أنها لن تسمح بحدوث تآكل لقواعد الشرعية الدستورية وتعتمد بعد الله على الشعب والقوى الخيرة وحلفائه من القوى الوطنية والدولية الديمقراطية في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وقانونية، إن المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه قد أكدوا التزامهم بالحوار تحت مظلة النظام السياسي الديمقراطي الذي تمثل المعارضة جزءاً من هذا النظام.

وبذلوا كل المحاولات واستنفدوا كل الجهود الممكنة من أجل الوصول إلى الاتفاق الذي يحقق مصلحة الوطن العليا، إلا انه وحرصا منها على المصلحة الوطنية والتجربة الديمقراطية التعددية والاستحقاقات الدستورية والقانونية تجد نفسها ملزمة بالمضي قدما في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد والاحتكام إلى إرادة الشعب في اقتراع حر ونزيه وشفاف وتدعو الجميع إلى المشاركة في تلك الانتخابات.

كما تدعو كافة المنظمات الدولية والمحلية إلى المشاركة في الرقابة على الانتخابات النيابية في الوقت الذي تؤكد فيه أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بأنها ستظل منفتحة على الحوار وتمد يدها من أجل الحوار الجاد والمسئول الذي يخدم مصلحة الوطن سواء قبل الانتخابات أو أثناءها أو بعدها، والله ولي التوفيق.

بسم الله الرحمن الرحيم «رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ» صادر عن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي ٣١ اكتوبر ٢٠١٠م.

الجوفي يؤكد على التنسيق مع شركاء التنمية لتطوير مكونات العملية التعليمية

صنعاء/سبأ

أكد وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي أهمية التنسيق بين الوزارة وشركاء التنمية لضمان استمرارية العمل على تحديث وتطوير مكونات العملية التعليمية .

كما أكد في ورشة عمل خاصة بالنتائج الأولية لنقاشات بعثة المراجعة النصفية لمشاريع تطوير التعليم الأساسي والثانوي وتعليم الفتاة، المسار السريع التي عقدت أمس بصنعاء على ضرورة تضافر الجهود والعمل على استكمال البرامج والأنشطة الرامية إلى الارتقاء بالتعليم العام.

واستعرض الوزير الجوفي ما تحقق للعملية التعليمية من خلال المشاريع الثلاثة، والتي تأتي تنفيذا للاستراتيجية الوطنية للتعليم سعيا لتحقيق أهداف الالفية التنموية بحلول العام ٢٠١٥م.. لافتا إلى أهمية تركيز البرامج والأنشطة المستقبلية على تحسين وتجويد التعليم.

وقد ناقشت الورشة ما أنجزته المشاريع الثلاثة من حيث رفع معدلات الالتحاق وتقديم الخدمات التعليمية وردم الفجوة بين الجنسين وتحسين وتجويد نوعية التعليم وبناء القدرات المؤسسية للوزارة والكادر التعليمي، وكذا متطلبات العملية التعليمية من برامج وأنشطة لتحديث وتطوير التعليم الأساسي والثانوي من خلال العمل على تحسينه وتجويده.

وتطرقت الورشة التي شارك فيها كوادر وزارة التربية والتعليم ومجتمع المانحين، إلى اشكاليات ومعوقات تلك المشاريع بهدف وضع المعالجات المناسبة لها في الإطار الزمني المحدد لها.

وقد أشادت بعثة المراجعة والمشاركون من شركاء التنمية بما حققته وزارة التربية والتعليم من خلال المشاريع الثلاثة في الفترة السابقة، لافتين إلى أهمية تكثيف الجهود بما يسهم في الدفع بالعملية التعليمية وتطويرها.

الثورة
يومية سياسية جامعة
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
الإدارة العامة : صنعاء – شارع المطار
رئيس التحرير: ياسين المسعودي
نائب رئيس التحرير: عبدالرحمن بجاش
مدير التحرير: محمد عبدالماجد العريقي
نائبا مدير التحرير: ابراهيم المعلمي
سكرتير التحرير: جمال الأفضل
www.althawra.net
al-thawrah@y.net.ye
althawrah99@gmail.com
الإدارة العامة: 321528/32/33 فاكس: 332505-334914 ص.ب: 1475-2195
المبيعات: 274039 فاكس: 270064 الإعلانات: 274038 فاكس: 274035
التوزيع والاشتراكات: 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس: 480680
الفروع: عدن: 231783 فاكس: 233354 تعز: 220800 فاكس: 220900
الحديدة 245842 فاكس: 211537 حضرموت 303930 فاكس: 303931 إب/ تلفاكس: 400251
الضالع/ تلفاكس: 431372 ابين/ تلفاكس: 602096 عمران تلفاكس: 613388